مجتمع

فيضانات إندونيسيا تقتل العشرات

أعلنت السلطات الإندونيسية، الأحد، أن الأمطار الغزيرة سبّبت فيضانات وانهيارات أرضية في إقليم سومطرة الغربية، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 34 حتى عصر أمس، وبقاء آخرين في عداد المفقودين. وقالت وكالة إدارة الكوارث في بيان، إن الفيضانات المستمرة منذ مساء السبت، سبّبت تراكم الأوحال بمنطقة تاناه داتار في سومطرة الغربية، مما أثر على خمس مناطق مجاورة. وأظهر أحدث تقييم أن الكارثة ألحقت أضراراً بنحو 84 وحدة سكنية و16 جسراً، وأن معدات ثقيلة أرسلت إلى تلك المواقع لفتح الطرق. (رويترز)

إجلاء الآلاف بسبب حرائق غرب كندا

حثّت السلطات الكندية جميع السكان المتبقين في الجزء الشمالي الشرقي من مقاطعة كولومبيا البريطانية (غرب) على المغادرة فوراً، وذلك بعد إجلاء الآلاف بسبب حرائق الغابات التي بدأت الجمعة، وتضاعفت في وقت لاحق. وأظهرت خرائط خدمة حرائق الغابات في كولومبيا البريطانية أن الحريق مشتعل على بعد بضعة كيلومترات غرب مدينة فورت نيلسون. وقالت السلطات إن مستشفى فورت نيلسون جرى إخلاؤه وإغلاقه حتى إشعار آخر. وأظهرت مقاطع فيديو تداولها السكان أعمدة كثيفة من الدخان تتصاعد، وضباباً يغطي مناطق واسعة. (أسوشييتد برس)

مقررة أممية: هولوكوست في غزة

جدد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، الأحد، دعوته إلى «وقف فوري لإطلاق النار» في قطاع غزة، وقال في كلمة مسجّلة بُثّت خلال مؤتمر دولي للمانحين في الكويت: «تسبب الحرب معاناة إنسانية مروعة تزهق الأرواح وتشتت شمل العائلات، وتجعل أعداداً هائلة من الناس بلا مأوى، ويعانون الجوع والصدمة». بدورها، قالت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين، فرانشيسكا ألبانيز، إن «الإبادة الجماعية» التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين «تذكر بالهولوكوست». وأضافت المسؤولة الأممية في كلمتها خلال افتتاح المنتدى الاجتماعي «مغرب-مشرق» في تونس: «كيف يمكننا تجاهل ما يحدث في غزة الآن؟ هذه مأساة». ولفتت إلى انتهاكات الحجم الكبير لحقوق الإنسان، وإلى مقتل 35 ألف شخص على يد الجيش الإسرائيلي، من بينهم نحو 15 ألف طفل، مشددة على أن إسرائيل تهدف بهذه الهجمات إلى «الانتقام من جميع الفلسطينيين». ودعت المقررة الأممية المجتمع الدولي إلى التحرك لوقف الهجمات الإسرائيلية، قائلة: «أستطيع أن أقول من دون تردد إن ما يحدث في غزة ليس حرباً، بل إبادة جماعية. رغم أن الدول الغربية غير مرتاحة لاستخدام وصف إبادة جماعية، إلا أن الإبادة الجماعية تحدث في غزة». وتطرقت ألبانيز إلى الاحتجاجات المناهضة للعدوان الإسرائيلي، قائلة: «يجب علينا دعم الحركات الطلابية في جميع أنحاء العالم».

(الأناضول، فرانس برس)

فلسطينيون يغادرون مخيم تل الزعتر شمالي غزة (فرانس برس)

انتظار طويل لقانون المعلم في الجزائر

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت في الجزائر في ديسمبر/ كانون الأول 2019، تعهد المرشح حينها الرئيس الحالي عبد المجيد تبون، بإعادة النظر في الأوضاع المهنية والاجتماعية للمعلمين من خلال إقرار قانون خاص يعيد إليهم قيمتهم المعنوية والرمزية في المجتمع. ومنذ خمس سنوات ينتظر المعلمون تحقيق هذا الوعد، في حين تقول الحكومة إنها تقترب من إنهاء صياغة القانون.

في الأول من مايو/ أيار الجاري، أكد تبون استمرار التزامه السياسي بإصدار القانون الأساسي للتربية الوطنية، وربط ذلك بـ«ضرورة أن يكون المعلم مربياً وليس موظفاً، وأن يُمنح حقوقه الكاملة على غرار الأشخاص الذين يبذلون جهوداً يومية لتربية أبناء الجزائر». وكشف أنه رفض في فبراير/ شباط الماضي مسودة أولية قدمتها الحكومة للقانون الأساسي للمعلم، «لأنها لا تلبي ما ينتظره المعلمون الذين يجب ألا نمنحهم هدايا مسمومة بل هدايا تنفعهم مقابل ما يقدمونه في مجال تربية الأجيال. كلّفت الحكومة بمراجعة القانون لتحسين مضمونه الأساسي، والنظام التعويضي للإدارات الخاصة بالتربية».

ويقول صادوقي عبد القادر الذي يدرّس مادة الرياضيات في ثانوية أحمر العين بمحافظة تيبازة، لـ«العربي الجديد»: «يجب أن يُعيد القانون الأساسي للمعلمين تنظيم المجموعة التربوية، والإبقاء على نخبة المعلمين داخل القاعات عبر تلبية رغباتهم في الترقية، واستعادة أوضاعهم المادية الجيدة، وأن يعيد الاعتبار لقيمتهم كي يؤدوا واجباتهم على أحسن وجه في مجالات التربية والتدريس باعتبارها رسالة ذات أهمية اجتماعية كبيرة».

واستغرق إصدار القانون وقتاً طويلاً، واتخذت صياغته مسارات طويلة ومتشعبة شملت النقاشات بين النقابات والحكومة منذ عام 2021. وقبل عامين دعت وزارة التربية والتعليم النقابات إلى تقديم اقتراحات مكتوبة حول مسودة القانون الأساسي للمعلمين، ما مهّد لعقد جلسات عمل ثنائية وجماعية امتدت لنحو ستة أشهر بين مسؤولي الوزارة وممثلي النقابات، ما سمح بصياغة لجنة شكلتها الوزارة مسودة أولية.

ويؤكد المتحدث باسم المجلس الوطني المستقل لمديري الثانويات يزيد بو عنان، لـ«العربي الجديد»، الأهمية الكبيرة للقانون الأساسي لقطاع التربية لأنه يرسم مسارات الترقية لجميع الموظفين والمعلمين، ويحدد مهمات كل مديرية وسلك ورتبة، وتصنيفات وآفاق وشروط الترقيات من رتبة الى أخرى، كما ينظم ملف المنح والتعويضات والعلاوات، وهو على علاقة مباشرة بتحسين الأوضاع الاجتماعية لمنتسبي القطاع، وقد شاركت النقابة بفعّالية في العمل على إنجاز القانون، وطالبت بتسريع إصداره. وهي ترى أن تحسين مضامين القانون كي يكون في مستوى التطلعات لا يتطلب كل هذا الوقت.

وتؤكد نقابات التربية والتعليم أنها تنتظر إنجاز القانون الأساسي للمعلم قريباً، وتؤكد رغبتها في المشاركة في صياغته كي لا تنفرد الحكومة بذلك.

وفي إبريل/ نيسان الماضي، نفذت أربع نقابات مستقلة إضراباً عن العمل شلّ المدارس والمؤسسات التعليمية جزئياً للمطالبة باشراك المعلمين والنقابات التي تمثلهم في صياغة القانون الأساسي للمعلم. وقللت الحكومة من تأثير هذا الإضراب، في حين أكد رئيس المجلس الوطني لأساتذة التعليم للأطوار الثلاثة، النقابة الكبرى في مجال التعليم، مسعود بوذيبة، لـ«العربي الجديد» حينها، أن «الإضراب كان ناجحاً في مختلف المراحل التعليمية، وبلغت نسبة التوقف عن العمل في المرحلة الثانوية بين 70 إلى 90 في المائة، وفي المرحلة المتوسطة بين 50 إلى 65 في المائة، وفي المرحلة الابتدائية بين 30 إلى 45 في المائة». وأشارت النقابات إلى أن «قرار الإضراب جاء لتسجيل موقف رافض لسياسة الرأي الأحادي والنظرة الضيّقة التي لا تأخذ في الاعتبار جهود المعلمين ومعاناتهم من السياسات التعليمية غير المدروسة التي أثرت سلباً على قطاع التربية، ما زعزع أهداف المدرسة ومسّ بالمكانة الاجتماعية للمعلمين».

ويؤكد مسعود أن النقابات ترفض سياسة التعنّت والإقصاء التي يريد مسؤولو وزارة التربية الوطنية أن يفرضوها. ويقول: «طالبنا بتسلم نسخة من مشروع القانون الأساسي الذي سيعرض على مجلس الوزراء، وعقد لقاءات أخرى لمناقشة النظام التعويضي للمعلمين».

الحقوق المالية

فضلاً عن القيمة المعنوية المرتبطة بإعادة مكانة المعلمين في المجتمع، يبدي كثيرون اهتمامهم بالشق المادي المرتبط بآلية تصنيفهم، ومسألة المنح والعلاوات، بينما أعلنت وزارة التربية انها تحتاج إلى مناقشة مديرية التوظيف العمومي ووزارة المالية لتدقيق مطابقة التفاصيل المالية للقوانين السارية.

تحقيق

تهجير تحت النار

أوامر إخلاء إسرائيلية لسكان شمالي غزة

بالتزامن مع أوامر الإخلاء الإسرائيلية لسكان عدد من مناطق مدينة رفح (جنوب)، أصدر جيش الاحتلال أوامر إخلاء جديدة لسكان مناطق واسعة في شمال القطاع، رغم أن تلك المناطق شبه مدمرة

غزة ـ **امجد ياغي**

تتعرض محافظة شمال غزة لحملة تهجير جديدة، بعد أن ألقى جيش الاحتلال الإسرائيلي مناشير يطلب فيها من سكان عدد من المناطق الإخلاء الفوري إلى غربي مدينة غزة، في مقدمة لاجتياح تلك المناطق مجدداً والإجهاز على ما تبقى فيها من بنايات، بعد الاجتياح السابق الذي تسبب في دمار واسع ومجازر كبيرة.

وأعلن جيش الاحتلال، مساء أول من أمس السبت، بدء عملية عسكرية جديدة على المنطقة الشمالية، خصوصاً في بلدة جباليا ومخيمها الذي يعتبر أكبر المخيمات الفلسطينية الثمانية في قطاع غزة، ما أجبر الآلاف على المغادرة، حاملين القليل من أغراضهم المنزلية وبعض الطعام. وفي مناشير الإخلاء الجديدة، طلب جيش الاحتلال من السكان مغادرة مخيم جباليا وبلدة جباليا ومنطقة تل الزعتر وعزبة الكحالين ومنطقة الروضة وأحياء النزهة والجرن والنهضة والزهور ومشروع بيت لاهيا، وغيرها من المناطق التي ضمّتها خريطة ظهرت في المناشير التي أسقطتها الطائرات على مناطق تواجد النازحين، والذهاب إلى منطقة غربي مدينة غزة، التي تضم جزءاً من حي الرمال وحي النصر وحي الشيخ رضوان ومخيم الشاطئ وشارع البحر ومنطقة مجمع الشفاء الطبي.

لكن تلك المناشير أثارت الكثير من الأسئلة في أذهان الجميع، وكان أهمها سؤال: «وين نروح؟». حتى أنها أصبحت وسماً يجتاح وسائل التواصل الاجتماعي، فالأهالي يؤكدون عدم وجود أماكن للنزوح الجديد، والمنطقة التي طلب جيش الاحتلال منهم النزوح إليها لا توجد فيها خيام، ولا يمكن إعدادها لاستقبالهم، فهي شبه مدمرة بالكامل. نزح محمد المدهون من مخيم جباليا إلى شارع عز الدين القسام في حي النصر، تاركاً عدداً من أفراد العائلة في مدارس وكالة «أونروا» بمنطقة سوق المخيم. وفي صباح الأحد، صدمته أنباء اجتياح قوات الاحتلال لمناطق شرقي مخيم جباليا، وتدمير عدد من المنازل، ومحاصرة المدارس التي تضم آلاف النازحين، وإطلاق الطائرات المسيرة النار على أي شخص يحاول الدخول أو الخروج.

يقول المدهون لـ«العربي الجديد»: «نواجه تهجيراً جماعياً من دون أي حماية. الناس عادت إلى المنازل على أمل أن تكون هناك هدنة قريبة، وكنا نستبعد أن يعود جيش الاحتلال لقصف المنطقة الشمالية، لأن غالبية المنازل مدمرة، والركام فيها يشبه الجبال، والقمامة تتكدس في كل مكان لتشكل خطراً صحياً، لكننا فوجئنا بأوامر الإخلاء الجديدة. فقدت عائلتي ما لا يقل عن 100 شهيد حتى الآن، ونحتاج إلى إيقاف الحرب حتى نبحث عن المفقودين، ومن ضمنهم اثنان من أشقائي، لكن هذا التهجير قتل فينا الأمل. غادرت مع زوجتي وابنتي، ولم نحمل سوى فراش واحد وغطاء مهترئ، وعدد من أفراد العائلة ما زالوا داخل المدارس، وبينهم أطفال ومسنون، وبعضهم لا يقدرون على الحراك، وأشعر بقلق شديد من حدوث مكروه لهم».

وكانت الأوضاع في منطقة غربي مدينة غزة صادمة لعدد من النازحين الجدد، ففي المناطق التي أسقطتها الطائرات على مناطق تواجد النازحين، والذهاب إلى منطقة غربي مدينة غزة، التي تضم جزءاً من حي الرمال وحي النصر وحي الشيخ رضوان ومخيم الشاطئ وشارع البحر ومنطقة مجمع الشفاء الطبي.

لكن تلك المناشير أثارت الكثير من الأسئلة في أذهان الجميع، وكان أهمها سؤال: «وين نروح؟». حتى أنها أصبحت وسماً يجتاح وسائل التواصل الاجتماعي، فالأهالي يؤكدون عدم وجود أماكن للنزوح الجديد، والمنطقة التي طلب جيش الاحتلال منهم النزوح إليها لا توجد فيها خيام، ولا يمكن إعدادها لاستقبالهم، فهي شبه مدمرة بالكامل. نزح محمد المدهون من مخيم جباليا إلى شارع عز الدين القسام في حي النصر، تاركاً عدداً من أفراد العائلة في مدارس وكالة «أونروا» بمنطقة سوق المخيم. وفي صباح الأحد، صدمته أنباء اجتياح قوات الاحتلال لمناطق شرقي مخيم جباليا، وتدمير عدد من المنازل، ومحاصرة المدارس التي تضم آلاف النازحين، وإطلاق الطائرات المسيرة النار على أي شخص يحاول الدخول أو الخروج.

يقول المدهون لـ«العربي الجديد»: «نواجه تهجيراً جماعياً من دون أي حماية. الناس عادت إلى المنازل على أمل أن تكون هناك هدنة قريبة، وكنا نستبعد أن يعود جيش الاحتلال لقصف المنطقة الشمالية، لأن غالبية المنازل مدمرة، والركام فيها يشبه الجبال، والقمامة تتكدس في كل مكان لتشكل خطراً صحياً، لكننا فوجئنا بأوامر الإخلاء الجديدة. فقدت عائلتي ما لا يقل عن 100 شهيد حتى الآن، ونحتاج إلى إيقاف الحرب حتى نبحث عن المفقودين، ومن ضمنهم اثنان من أشقائي، لكن هذا التهجير قتل فينا الأمل. غادرت مع زوجتي وابنتي، ولم نحمل سوى فراش واحد وغطاء مهترئ، وعدد من أفراد العائلة ما زالوا داخل المدارس، وبينهم أطفال ومسنون، وبعضهم لا يقدرون على الحراك، وأشعر بقلق شديد من حدوث مكروه لهم».

وكانت الأوضاع في منطقة غربي مدينة غزة صادمة لعدد من النازحين الجدد، ففي بيت لاهيا، لكني ذهبت إلى بلدة جباليا للبقاء عند شقيق زوجتي، وكدنا نموت لولا الهرب في آخر لحظة، ومشينا على أقدامنا لساعات حتى وصلنا إلى حي الشيخ رضوان، ونعيش حالياً في إحدى المدارس شبه المدمرة».

يضيف: «أثناء النزوح تعرضت للعديد من الإصابات، ولم يكن أمامي حل سوى المضي في السير، حتى سمعنا من أحدهم عن مدرسة حكومية، فوصلنا إليها، وقررنا الاستقرار فيها. كل المناطق تفتقر بالركام، بعد أن كانت معروفة بأنها منطقة سكنية تضم العديد من الأبراج. إنها حالياً أشبه بمدينة أشباح، ونسمع القصف في الشمال كما لو أنه قريب علينا، ونحن الآن جائعون وتائهون، ولا نعرف إن كنا سنموت جوعاً أم تحت القصف، لأنه لا أمان للمحتل».

وتزايدت الصعوبات في شمال القطاع مع إعلان إدارة مستشفى كمال عدوان في منطقة مشروع بيت لاهيا أنها على مشارف التوقف بسبب عدم توفر الوقود للتشغيل، ويعمل المستشفى بقدرات محدودة حالياً، في ظل عدم تزويده بالوقود نتيجة إغلاق الاحتلال المعابر طوال الأسبوع الأخير، وبات على مشارف الخروج من الخدمة الطبية، رغم أنه المستشفى المركزي الوحيد في محافظتي غزة والشمال منذ خروج مجمع الشفاء الطبي من الخدمة، وقبله توقف المستشفى الإندونيسي في بلدة بيت لاهيا عن العمل.

وفي حال توقّف مستشفى كمال عدوان لن يتوفر لسكان الشمال أي مستشفى يقدم الخدمات الصحية، بينما يتواجد مركزان طبيان صغيران في حي الشيخ رضوان وحي النصر، في حين أن تلك المناطق تضم نحو 350 ألف نسمة، من بينهم عشرات الآلاف من النازحين الجدد، استجابة لأوامر الإخلاء الإسرائيلية الجديدة.

تشعر مريم أبو لبن (51 سنة) بالقلق على زوجها ونجلها الأكبر المصابين، واللذين كانا يتلقيان الرعاية الطبية في مركز جباليا الصحي. عادت عائلة أبو لبن إلى منزلها المدمر في بلدة جباليا قبل شهر واحد، ثم اضطرت العائلة إلى النزوح إلى حي النصر، وجمع أفراد العائلة بمساعدة الجيران الكثير من الأغراض من المنازل المدمرة لإنشاء خيمة بالقرب من الغرفة الوحيدة المتبقية من منزل متضرر، والتي أصبحت تؤوي مع الخيمة 12 فرداً، وهم يقومون بإعداد الطعام والجلوس والمبيت فيها.

تقول مريم لـ«العربي الجديد»: «زوجي عبد (56 سنة) وابني حسام (30 سنة) مصابان في الأقدام، ما يجعلهما عاجزين عن الحركة بشكل جيد، ويجعل التنقل شديد الصعوبة بالنسبة لهما، ويحتاجان إلى التغيير على جروحهم كل ثلاثة أيام، وهما حالياً يجلسان في الخيمة التي آقمناها بالقرب من المنزل المدمر، لكن لا توجد أي وسيلة لتلقي العلاج، وقد نزحنا 12 مرة منذ بداية العدوان».

تضيف أبو لبن: «نزحنا إلى كل مناطق الشمال تقريباً، من بلدة جباليا إلى مدرسة في بيت لاهيا، إلى مجمع الشفاء الطبي، ثم إلى حي الشيخ رضوان، ثم حي النصر، وفي كل منطقة أو حي لاحقنا الاحتلال الإسرائيلي بالقصف، وفي كل مرة كنا نعيش تشريداً وجوعاً وعطشاً ومرضاً، لكن هذه المرة نزحنا إلى منطقة شبه مدمرة، ولا يوجد فيها أي خدمات، والمدارس ممتلئة، وغالبية المنازل مدمرة». وعلى صعيد جنوبي القطاع، لا يزال النزوح مستمراً من مدينة رفح باتجاه منطقة المواصي ووسط القطاع ومناطق غرب مدينة دير البلح وبلدة الزوايدة، كما ينزح البعض إلى أجزاء من مخيم النصيرات، رغم أنه لا يصنف ضمن «المناطق الإنسانية» التي حددها جيش الاحتلال في الخرائط التي نشرها. وبدأت كثير من العائلات التي نزحت من المنطقة الشرقية لمدينة رفح إلى منطقتي الوسط والغرب تتحضر للنزوح مجدداً في أي وقت، تحسباً لأي هجوم إسرائيلي محتمل على تلك المناطق.

يغادرون مخيم جباليا إلى المجهول (داود أبو الكاس/ الأناضول)

المنطقة التي طلب الاحتلال من سكان شمالي غزة النزوح إليها مدمرة

الخدمات الصحية محدودة في شمال قطاع غزة منذ تدمير المستشفيات

350,000

العدد التقديري للسكان في محافظتي غزة والشمال، رغم تدمير غالبية المنازل وغياب الخدمات.

الفيضانات تخلف كارثة إنسانية في شمال أفغانستان

سبّبت الفيضانات العارمة التي ضربت شمالي أفغانستان خسائر بشرية ومادية كبيرة، فاقمها ضعف الإمكانيات المتاحة، وعدم وجود خطط مسبقة

كابول ـ **صبغة الله صابر**

خلفت فيضانات جارفة ضربت مناطق واسعة في شمال أفغانستان، مقتل أكثر من 315 وعشرات المفقودين، كما تجاوز عدد المصابين 1600، ودمرت مئات المنازل، وكانت ولاية بغلان من أكبر المناطق المتضررة من جراء الفيضانات، إضافة إلى مديريات فرخان وأشكمش ونمك آب في ولاية تخار، كما خلفت الفيضانات خسائر مادية في ولايتي سمنغان وهرات. وتشير المعطيات إلى أن السلطات لم يكن لديها أي نوع من الاستعداد لمواجهة الكارثة، لكن مسؤولي الحكومات المحلية في الولايات المتضررة باتوا يشاركون بأنفسهم في أعمال الإنقاذ والإغاثة في ظل النقص الكبير في وسائل الإنقاذ، وعدم وجود أي تنسيق بين الجهات المختلفة التي تساهم في أعمال الإنقاذ والإغاثة.

يقول الزعيم القبلي في منطقة أقيام بولاية بغلان (شمال)، سيدملا معلم لـ«العربي الجديد»: «تعرضنا لكارثة إنسانية، وكنا نظن أن القيامة قد قامت، وقد رأيت أطفالاً ونساء بين أمواج الفيضانات، ورأيت امرأة تبحث عن أولادها الذين كانوا داخل منزل جرفته الفيضانات. لم نكن نتوقع أن يحل بنا مثل هذه الكارثة، وكنا نرى بأعيننا الطرف الثاني من القرية يغرق ولا نملك فعل شيء، وقد غرقت عشرات المنازل بمن فيها». يضيف: «بدأت الحكومة تتخذ خطوات، لكنها لم تكن مستعدة، ولا تملك المعدات الكافية أو المناسبة، وحاولت مروحيات تابعة لوزارة الدفاع خلال الليل أن تنقذ الناس، لكن سوء الأحوال الجوية حال دون ذلك، وفي الصباح تحسن الطقس قليلاً، وجاءت المروحيات من جديد، وبدأت تساعد الناس، لكن تلك الجهود أيضاً كانت غير كافية بالنظر إلى حجم الكارثة، وكان المفروض أن يكون لدى الحكومة استعداد مسبق، خاصة أنه خلال السنوات الماضية مررنا بكوارث متكررة، ويفترض أن نتعلم من تلك الكوارث ونطور أوضاعنا».

ويقول الزعيم القبلي سيدملا معلم إن «أعداد الضحايا المعلنة كانت أولية، والعدد حالياً أكثر من 400 وفاة، وهناك مئات المفقودين، والجميع مشغولون بويلاتهم، وأتصور أن أكثر من 1500 منزل في مديرية بغلان وحدها قد دمرت بالكامل، ومناطق واسعة من مديرية بوركه بولاية بغلان غمرتها مياه الفيضانات، ومن بينها قرية شيخ جلال، وحي كازو، وقرية لقباء، وقرية كودانوا، وقرية سلام خيل والمناطق المجاورة لها، وغيرها». فقد محمد كاظم عدداً من أفراد أسرته، وقد حضر إلى المستشفى المركزي ليتسلم جثامين بعضهم، ويقول لـ«العربي الجديد»: «لقد عشنا أجواء يوم القيامة، وعشرات من منازل الأقارب غرقت، وتوفي أخي وزوجته وثلاثة من أبنائه في قرية سلام خيل، وهي مسقط رأس عائلتي. أعيش في مدينة بوركه مركز ولاية بغلان، وتلقيت اتصالاً لإبلاغي بوفاة أخي نتيجة الفيضانات، وحاولت الوصول سريعاً إلى المنطقة، لكن المياه كانت في كل مكان، وحين وصلت إلى القرية، أبلغت أن جثمان أخي وزوجته وأبنائه تم نقلها إلى المستشفى المركزي في بولخمري، فرجعت لتسلّم الجثامين». يضيف كاظم: «عشرات من أقاربي قضوا في الفيضانات، وهناك كثيرون تحت الركام والوحل والمياه، وفي المستشفى المركزي وحده تجاوز عدد الجثامين 200 جثمان، وهناك أناس أخذوا إلى مستشفيات أخرى، وآخرون لم يتم نقلهم أصلاً إلى المستشفيات، والمئات لا يزال في عداد المفقودين، ما يؤكد أن الكارثة أكبر من المعلن».

وأعلنت الحكومة الأفغانية حال الطوارئ، وقررت نقل جميع الإمكانات المتاحة إلى المنطقة للمساهمة في جهود إنقاذ الناس، والبحث عن المفقودين، ويشارك أفراد من قوات وزارتي الدفاع والداخلية في الإنقاذ، وتداول كثيرون صوراً لمسؤول الأمن في إقليم بغلان، ملا جان محمد حمزة، وغيره من كبار المسؤولين المحليين بينما كانوا يشاركون بأنفسهم في أعمال الإنقاذ والإغاثة.

لكنّ كثيرين يرون أن الأوضاع تستلزم وضع خطة مناسبة، والعمل على الاستعداد لوقوع الكوارث في المستقبل. يقول الناشط في ولاية بغلان، محمد شفيق، لـ«العربي الجديد»: «السعي الحثيث من حكومة طالبان مرحب به، فلديهم الإخلاص، ولا يوجد فساد، لكن المشكلة تكمن في عدم وجود تخطيط مسبق لمواجهة الكوارث، وعدم وجود تنسيق بين الحكومة والجهات الأخرى التي تساهم في أعمال الإنقاذ والإغاثة، خاصة القبائل والمؤسسات الخيرية المحلية، وهذ يؤدي إلى خسائر أكبر، فهناك مناطق بعيدة وصل إليها المنقذون، ومناطق قريبة لم يصل إليها أحد، والقبائل تشتغل بنفسها، وكنا قد قدمنا للحكومة توصية بتشكيل لجان قبلية للعمل على تطوير الخدمات العامة وتحسينها، ولو قبلت توصيتنا لكان هناك تنسيق مع القبائل والمؤسسات الخيرية». يضيف شفيق: «تحدث الكوارث الطبيعية سنوياً في أفغانستان، فلماذا لا تعمل الحكومة على إيجاد خطة عمل مشتركة مع القبائل والمؤسسات الخيرية والإغاثية؟ الجميع يعملون فردياً، ومعظم المؤسسات الخيرية مشغولة بالنداءات والإحصاءات بينما الناس يحتاجون إلى الخيام والملابس والأدوية. لا يمكن أن يبدأ العمل بعد وقوع الكارثة فقط».

بدوره، قال رئيس مؤسسة التعاون المستدام الخيرية المحلية، عنايت الله عادل لـ«العربي الجديد»، إن «الفرق الإغاثية التابعة للمؤسسة تحركت من العاصمة كابول صوب ولاية بغلان، ومعها المعدات ومستلزمات الإغاثة، لكن وصولها سوف يستغرق وقتاً، والمتطوعون يساهمون جنباً إلى جنب مع الحكومة من أجل مساعدة المتضررين، وعلى جميع المؤسسات الإنسانية، الدولية والمحلية، العمل فوراً من أجل مساعدة المتضررين».

وأوضح الناطق باسم حكومة طالبان، ذبيح الله مجاهد لـ«العربي الجديد»، أنّ عدداً كبيراً من المواطنين فقدوا حياتهم نتيجة الفيضانات في المناطق الشمالية، وأن الحكومة دفعت بأفراد من قوات وزارتي الدفاع والداخلية، كما تدخلت وزارة مواجهة الكوارث والأزمات لمساعدة المتضررين وإنقاذ المفقودين، والمواطنون يساهمون تطوعاً في كل الجهود، معرباً عن أسفه الشديد حيال الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالمنطقة.

أغرقت فيضانات شمالي أفغانستان مئات المنازل (فرانس برس)

تضررت مئات المنازل في أقليم بغلان (الأناضول)

مساعٍ لحلحلة ملف المهاجرين السريين في ليبيا

تستمر أزمة المهاجرين السريين في ليبيا وسط مساعٍ محلية ودولية لمعالجتها في ظل ارتفاع الأعداد نتيجة الصراعات والأزمات التي تشهدها العديد من الدول، ما يدفع أهلها إلى اختيار الهجرة السرية بحثاً عن بديل

بعد إنقاذ مهاجرين سريين على الشواطئ الليبية (يورجا لاركيز/ Getty)

طرابلس ـ **اسامة علي**

زاد الاهتمام الدولي بملف المهاجرين القادمين من أفريقيا باتجاه الشواطئ الأوروبية عبر ليبيا في الآونة الأخيرة، ويجري العمل على تنظيم لقاءات تناقش هذه القضية بعد أن باتت قضية المهاجرين السريين في صلب اهتمام العديد من الأطراف الدولية المعنية بالأزمة الليبية، في ظل عدم قدرة سلطات البلاد المنقسمة على السيطرة على الحدود، لا سيما الجنوبية التي صارت ممراً للمهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوروبا.

وفي الجانب الشرقي من البلاد، بدأت حكومة مجلس النواب عقد سلسلة من الاجتماعات استعداداً لعقد المؤتمر الأفريقي ـ الأوروبي حول الهجرة في مدينة بنغازي في نهاية شهر مايو/ أيار الجاري. ووفقاً للبيانات الحكومية، يهدف المؤتمر المرتقب إلى مناقشة الحد من ظاهرة الهجرة السرية وتداعياتها السلبية في ليبيا ودول الجوار ودول حوض المتوسط، وأن أعمال التحضير للمؤتمر استندت إلى مخرجات الندوة التي نظمتها وزارة الدولة لشؤون الهجرة غير الشرعية حول «الهجرة غير الشرعية بين المقاربات الأمنية والتنموية في المتوسط» في مدينة طنجة المغربية مؤخراً.

وفي كلمته خلال الندوة، دعا وزير الخارجية في حكومة مجلس النواب الهادي الحويج، المجتمع الدولي إلى الشراكة مع الليبيين لحل ملف الهجرة «بدلاً من الهيمنة والاستعمار»، وأن يكون البحر المتوسط فضاء تعايش «بدلاً من بحر للموت والفناء» وأن يقدم المجتمع الدولي مقاربة جديدة لحل معضلة المهاجرين تتمحور حول أفريقيا.

من جهتها، أعلنت حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس، في الأول من مايو/ أيار، عزمها على تنظيم ملتقى لوزراء داخلية الدول المهتمة بقضايا الهجرة السرية وأمن الحدود في 3 يوليو/ تموز المقبل في العاصمة طرابلس، مشيرة إلى أن الملتقى سيضم كل الدول المعنية بالهجرة في البحر المتوسط. وإثر الإعلان، عقد مسؤولو وزارتي الخارجية والدفاع في الحكومة في طرابلس اجتماعاً مع خبراء لدى مفوضية الاتحاد الأوروبي لبحث ملف مكافحة الهجرة السرية والظواهر السلبية المصاحبة لها، وتم الاتفاق على ضرورة البدء بتطوير الآليات والأدوات المستخدمة في التصدي للهجرة السرية.

باتت قضية الهجرة السرية أحد اهتمامات المتداخلين في أزمة ليبيا

ترفض سلطات ليبيا تحويل البلاد من ممر للمهاجرين إلى موطن لهم

وقبل إعلان ملتقى وزراء داخلية الدول المعنية بقضايا الهجرة بيوم، شكلت وزارة الداخلية في حكومة طرابلس فريق عمل ثلاثياً يتكون من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لبحث العديد من القضايا المتصلة بالمهاجرين ومساعدة السلطات الليبية في حلحلتها، كإيجاد بدائل لمراكز الاحتجاز الحالية، وتحسين هذه المراكز.

وكانت الهجرة السرية أحد الملفات الأساسية في القمة الرئاسية التي عقدت في تونس الشهر الماضي، وضمت الرئيسين التونسي قيس سعيد والجزائري عبد المجيد تبون ورئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي، كما استضافت إيطاليا مطلع الشهر الجاري اجتماعاً لوزراء داخلية ليبيا وتونس والجزائر وإيطاليا في العاصمة روما، لمناقشة سبل إدارة تدفق المهاجرين.

وأوضح بيان لوزارة الداخلية في طرابلس، أن اجتماع روما هدف إلى توحيد الرؤى وتبني مقاربة شاملة لمكافحة الهجرة السرية، ومراعاة مصالح دول المصدر والعبور والمقصد، ووضع الخطوط العريضة لمكافحة الظاهرة.

ويقول الناشط المهتم بشؤون المهاجرين عادل التمتام، لـ«العربي الجديد»، إن قضية المهاجرين «مفتعلة أكثر من كونها قضية لها أسباب واقعية. فالفقر والحاجة وغيرها من الأزمات في العمق الأفريقي تتطلب معالجتها ببرامج تنموية من واقع موارد تلك الدول، واقتلاع أسباب أخرى كالصراعات المسلحة التي تدور في غالبية الدول، وآخرها السودان الأمر الذي يسبّب تدفق الآلاف. تبقى الهجرة ملفاً مرتبطاً بالسياسة وتعقيداتها». يضيف التمتام: «إذا لم تتفق الدول الأوروبية على مصالحها وتوقف صراعاتها مع الذين يقفون وراء زيادة حجم المهاجرين باتجاه أوروبا، فلن يتم حل أزمة المهاجرين. هذه الاجتماعات لن تقدم شيئاً، وليبيا خطت خطوة إيجابية، وأجبرت المجتمع الدولي على اعتبار الهجرة قضية دولية. ليبيا ممر للمهاجرين، والسعي لتحويلها إلى موطن للمهاجرين غير مقبول».

وبحسب منشور لوزارة الخارجية الإيطالية منتصف مارس/ آذار الماضي، فقد تراجعت أعداد المهاجرين السريين القادمين من السواحل الغربية الليبية منذ مطلع العام الجاري بنسبة 67 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023. في المقابل، زادت أعداد الواصلين إلى الجزر اليونانية، وغالبيتهم من مصر وبنغلادش وباكستان، وتوقعت صحف يونانية ارتفاع أعداد المهاجرين الواصلين إلى الجزر اليونانية القادمين من مدينة طبرق الليبية.